الترجيحُ النحويّ بلفظِ الأصح فِيْ كتابِ مُجيبِ النّدا عَلى شرحِ قطرِ النّدى للفاكهي(٩٧٢ هـ)

د. تيسير صبارطه

م.م. هشام ستار مهدي

م.م أحمد حميد أحمد

قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة سامراء

ملخص

هذا البحث هو محاولة لدراسة فرع من فروع أصول النحو وهو الترجيح النّحوي، بلفظ من ألفاظه (الأصح)، عند الفاكهي في كتابه مجيب الندا على شرح قطر الندى لابن هشام، لبيان قوة وبراعة العقلية النحوية عند الفاكهي، ومدى تأثره بعلم أصول الفقه.

Abstract

This research is an attempt to study one of the branches of grammatical origins, namely, grammatical weighting, in the words of Al-Fakihi in his book Mujib al-Nada, on the explanation of the dowry of Ibn Hisham, to show the strength and ingenuity of the grammatical mentality of al-Fakihi.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:فإنّ النحو من أشرف علوم اللغة قدرًا وأعلاها منزلةً ومكانةً، فبهِ تُزال العُجمة وبهِ يُرفع اللحن ويُصَحَح اللسان وبمعرفة أحكامه تُعرف المعاني.والنحو كسائر علوم الآلة يحتاج إلى فكرٍ مُتقدٍ وعقلية ناقدة ومَلَكة توازن في اختيار الأحكام والترجيح بين الأحكام المتعارضة. لذا فقد أحببت أن أبحث في فرع من فروع علم أصول النحو وهو الترجيح النحوي، فقلّبت الكتب باحثًا عن عينة ادرس من خلالها هذا الفرع، فوقع الاختيار على كتاب (مُجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى) للفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، لكثرة ترجيحاته في الكتاب بألفاظ متعددة، وأكثرُ ما استعمل من هذه ألفاظ استعماله للفظ (الأصح).

وعند البحث عن دراسة أو بحث قد خصّ هذه اللفظة بالدراسة، لم أجد أحدًا من أهل صنعتنا قد كتب عنها، غير أنني قد وجدت دراسات تتناول الترجيح النحوي بصورة عامة وأكثر تفصيل.فجاء البحث على تمهيد ومطلبين، تناولت في التمهيد تعريف الترجيح وشروطه وأركانه وبعضًا من مصطلحاته.وتناولت في المطلب الأول ترجيحات الفاكهي في الأدوات واخترت مجموعة منها لا كُلّها، ورتبت المسائل في المطلبين بحسب ورودها في الكتاب.ثم تناولت في المطلب الثاني ترجيحات الفاكهي في النواسخ في مجموعة من ترجيحاته في هذا الباب.

ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها.

تمهيد في ماهية الترجيح

الترجيح لغة: الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَنَ، وَهُوَ مِنَ الرُّجْحَانِ(١).

اصطلاحًا: ((هو إثبات اللغوي النحوي قوة أحد الرأيين المختلفين أو أحد الآراء المختلفة على الآخر في المسألة النحوية الواحدة بمزية معتبرة لا يتم الترجيح إلا بها تجعل العمل به أولى من الاخر))(٢) . والأصح من صيغ الترجيح ، وحيث يكون الوجه الآخر قوي الدليل يصل إلى درجة الصحيح، إلا أن الذي قيل فيه أصح أقوى دليلًا(٣).قال النووي (ت ٦٧٦ هـ) : ((وحيث أقول الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأوجه، فإن قوي الخلاف قلت الأصح))(٤).و بيّن أحمد العلوي قول النووي: ((أي إن قوي الخلاف لقوة مدركه قلت الأصح. . . والأصح كما يعلم من كلامهم ما قوي أصلا وجامعًا، أو واحدًا منهما))(٥).

أركان الترجيح

ذكر الدكتور رائد عبد الله أن للترجيح النحوي أركانًا هي(٦):

١. وجود رأيين فأكثر في المسألة النحوية الواحدة.
٢. وجود الفضل والمزية المعتبرة في أحد الرأيين او الآراء المختلفة.
٣. المجتهد الناظر في الآراء وأدلتها.
٤. الترجيح.

شروط الترجيح

تقسم شروط الترجيح على ثلاثة أقسام:القسم الأول: شروط الرأيين (الراجح والمرجوح):

١. عدم إمكان الجمع بين الرأيين حقيقةً أو تقديرًا.
٢. عدم مساواة الرأيين المختلفين في الحجية.
٣. تحقق الاختلاف بين الرأيين.

شروط المرجَّح به٧:

الشرط الأول:أن يكون المرجح به قوياً بحيث يجعل تفضيل الدليل الذي يوجد فيه ذلك مقطوعاً به، فإذا وصلت قوة الدليل الراجح إلى درجة يقطع بكونه أزيد من الدليل المرجوح يجوز الترجيح به.

الشرط الثاني:وجود مزية في الدليل الراجح (المرجَّح به).هذه المزية هي التي بها يقدَّم أحد الدليليْن المتعارضيْن على الآخَر فتثقل كفَّته، ويصبح مَن تحققت فيه دليلاً.

القسم الثالث: شروط المرجِّح(٨):

١. أن يكون عالمًا بالرأيين المختلفين أو الآراء المختلفة في المسألة النحوية الواحدة.
٢. أن يكون عالمًا بقواعد الترجيح وأسسه.

مصطلحات الترجيح

١. مصطلحات نوعية مثل: المعتمد، والصحيح، وليس بصحيح، ولا يصح، وأصح الأقوال(٩) .
٢. مصطلحات كمية مثل: الأكثر، وعليه أكثر العرب، وسماع العرب، ومحجوج بالسماع، وجائز عند الجميع(١٠) .
٣. مصطلحات نوعية – كمية مثل: كثير فصيح، وقليل قبيح، وشاذ قليل(١١).

المطلب الأول في الأدوات

١.(إذما)قال الفاكهي مرجّحًا أن تكون (إذما) : ((حرف بمنزلة (إن) الشرطية، وإنّ المعنى في المثال: (استقم أقم) وهو الأصح))(١٢).
اختلف النحويون في (إذما) أ حرف هي أم اسم؟فمذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أنها إذا رُكّبت مع (ما) فارقتها الاسمية، و صارت حرف شرط مثل (إن) (١٣).و مذهب المبرّد (ت ٢٨٦ هـ) (١٤) و ابن السّراج (٣١٦ هـ)١٥و أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)١٦و من تابعهم أنّ اسميتها باقية مع التركيب ، و أنها ظرف زمان ، و أنّ المعنى في (إذما تقم أقم)(متى تقم أقم) ، و أنّ مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد إن كان ماضيًا. واحتجوا لذلك بأنّها قبل دخول (ما) عليها كانت اسمًا، والأصل عدم التغيير.و صحّح ابن مالك(ت ٦٧٢هـ) مذهب سيبويه، و ردّ على من قال بإسمية (إذما) فقال: ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماضي دون شيء آخر يدعى أنها دالة عليه ، ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين، والإضافة إليها و الوقوع موقع مفعول فيه))١٧.و قد أُعتُرِضَ على هذا الكلام بأنّه لا يلزم من تغيير الكلمة عن أحد الزمانين إلى الآخر خروجها من معناها بالكلية بدليل كون الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي ، و إذا دخل عليه (إنْ) صار للمستقبل نحو (إنْ قام) و لا يخرج بذلك عن كونه فعلًا ماضيًا ، و إنّ المضارع موضوع للحال و الاستقبال ، و إذا دخل عليه (لم) صار للزمان الماضي و لا يخرج عن كونه فعلًا مضارعًا١٨.و ما نقله ابن مالك عن المبرّد يناقض ظاهر كلام المبرد في المقتضب من اسمية (إذما) ، بل ظاهر كلامه إن ظاهر كلامه أنها حرف على مذهب سيبويه ، فقد قال المبرّد : ((وهي تدخل للشرط ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره فمن عواملها من الظروف أين ومتى وأنى وحيثما ومن الأسماء من وما وأي ومهما ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن وإذما وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها فحرفها في الأصل إن وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها وكل باب فاصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى))١٩.وممن قال بحرفية (إذما) الرضي٢٠ (٦٨٦هـ) و ابن عقيل٢١ (٧٦٩هـ) و أبو حيّان٢٢(ت ٧٤٥ هـ).والراجح قول الفاكهي وهو مذهب سيبويه؛ لأن أصل (إذما) عند سيبويه إذ الزمانية ركبت معها ما فنقلتها عن الاسمية فهما حرف، ولما نقلت عن ذلك جعلت شرطية؛ لأنها في الأصل ظرف زمان ماض فلما نقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان(٢٣).

٢. (مهما)قال الفاكهي في : ((الحكم على (مهما) و (إذما) بالاسمية ، وعلى (ما) و (لمّا) بالحرفية إنما هو على الأصح من القولين فيها))٢٤.مهما بين الاسمية والفعلية تدور بين النحويين، فنهم من قال باسميتها، وذهب الآخرون إلى القول بفعليتها على ما سنعرض من أقوالهم. قال سيبويه بعد أن نقل رأي الخليل (ت ١٧٠ هـ) : ((وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما))٢٥. و هي عنده اسم؛ إذ ساق نظائرها نحو أين و متى و أي٢٦. و من الذين قالوا باسميتها الزمخشري٢٧(ت ٥٣٨ هـ) ، و ابن الأنباري٢٨، و أبي حيّان٢٩، و ابن يعيش٣٠ (ت ٦٤٣هـ)، و الرضي٣١،و ابن الناظم٣٢ (٦٨٦هـ)، و ابن هشام (٧٦١ هـ)٣٣ ، و الصبان٣٤ (ت ١٢٠٦هـ)، ثم ذكر بن هشام أنّ السهيلي زعم أنها تأتي حرفًا بدليل قول زهير:ومهما تكن عند امرئ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم٣٥و إن ابن يسعون (ت ٥٤٠هـ)قد تبعه في ذلك٣٦.و بيّن ابن عقيل أنّ السهيلي لم يطلق الحكم على حرفية (مهما) إينما جاءت، لكن إن عاد عليها

الضمير فهي اسم ، و إلا فهي حرف٣٧.هذا تقرير ما جاء من أقوال العلماء في الخلاف في اسمية (مهما) و حرفيتها، لكن لم أجد في حدود بحثي أصحاب القول بحرفيتها سوى ما ذكره ابن هشام في المغني كما مرّ، ولا ينفي هذا قدِم القول القائل بحرفية مهما٣٨.

والراجح مما سبق ما رجّحه الفاكهي من اسمية (مهما)؛ لأنّه يجوز أن يعود إليها الضمير، والضمير لا يعود إلّا إلى الاسم، كقولك: (مهما تعمل من مَصالِحَ تجازَ عليه)، فالهاءُ في (عليه) تعود إلى (مهما).

٣. إذن قال الفاكهي في كلامه عن (إذنْ) : ((و الأصح أنّها حرف ، و عليه فالأصح أنّها بسيطة))٣٩.

فالمسألة فيها وجهان: الأول: أصل (إذنْ) والثاني: أ مركّبة أم بسيطة.فاختلف النحويون في أصل (إذنْ) بين الاسمية والحرفية، فذهب الجمهور إلى أنها حرف مفرد غير مركب من شيء، وأنها بسيطة٤٠و نقل المرادي(ت٧٤٩ هـ) ٤١ و السيوطي(ت ٩١١هـ)٤٢ عن الخليل قوله: بأنها حرف تركب من (إذْ) الظرفية و (أنْ) ، وغلب عليها حكم الحرفية ، و نقلت حركة الهمزة إلى الذال ، ثم حذفت والتزم هذا النقل ، فإذا قلت : أزورك ، فقلتَ : إذن أُكْرمك ، فكأنك قلت : حينئذ : إكرامي واقع . وممن ذهب إلى هذا الرأي بعض الكوفيين، وابن مالك٤٣.ونقل السيوطي عن أبي علي الرّندي (ت ٦٨٤هـ) قوله في أنها مركّبة من (إذا) و (أنْ) ، والنصب كـ(أن) ، ثم حذفت همزة (أنْ) ثمّ ألف (إذا)٤٤. و ذكر المرادي٤٥ و ابن هشام٤٦ و السيوطي٤٧ أن بعض الكوفيين ذهبوا إلى أنها اسم ظرف، وأصلها (إذا) الظرفية لحقها التنوين عوضًا من الجملة المحذوفة، إذ الأصل في (إذن أكرمك) أنْ تقول: (إذا جئتني أكرمك) ، حذف ما تضاف إليه (إذا)، وعُوِض منه التنوين كما عوضوا في (حينئذ)، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلت إلى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب ، و وافقهم الرضي ٤٨.وقد رد المالقي (ت ٧٠٢هـ) على من زعم أن (إذن) مركبة، بقوله: ((وهذا فاسد من وجهين:أحدهما: أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع.والثاني: أنها لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لكانت ناصبة على كل حال، تقدمت أو تأخرت، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب))٤٩.

والراجح ما ذهب إليه الفاكهي وهو مذهب الجمهور.

٤. لام الجحود في إعراب قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ **[الأنفال: ٣٣]** رجّح الفاكهي أنْ يكون : ((الفعل ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك مِن أن المضمرة و الفعل المنصوب بها على الأصح في موضع جرّ ، و التقدير : ما كان مُريدًا لتعذيبهم))٥٠.لامُ الجُحُوْدِ وهي اللام الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية الماضية لفظاً، أو معنى. وذلك نحو: (لم يكن زيد ليذهب)، و(ما كان زيد ليذهب)، وقد سمِّيت بـ(لام الجحود)، لاختصاصها بالنفي، ولملازمتها للجحد أي (النَّفْي) ، وهذا من باب إطلاق الخاص على العام(٥١).اختلف البصريون والكوفيون في عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد (لام الجحود) هل هو منصوب بـ(لام الجحود) نفسها أو هو على تقدير(أن) مضمرة، فذهب البصريون إلى أن خبر (كان) محذوف، وهو الذي تتعلق به اللام والفعل المضارع يكون منصوبًا بـ(أن) واجبة الإضمار، لأنَّ اللَّام من عوامل الْأَسْمَاء وعوامل الْأَسْمَاء لَا تعْمل فِي الْأَفْعَال، ويؤول الفعل المضارع المنصوب بـ(أن) المضمرة بمصدر ما(٥٢).أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع منصوب بـ(لام الجحود) نفسها، فاللام عندهم زائدة لتأكيد النفي، وعليه لا يكون خبر (كان) محذوفاً، فالجملة الفعلية من الفعل المضارع المنصوب والفاعل في محل نصب خبر(كان)(٥٣).

و بيّنَ أبو حيان أنَّ الصحيح هو ما قدَّره البصريون من حيث أنَّ خبر (كان) محذوف واللام متعلقة به بدليل التصريح به في قول الشاعر(٥٤):

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلا لِتَسْمُو وَلَكِنَّ المُضَيِّعَ قَدْ يُصَاب

مع ذكر اللام والفعل(لتسمو) بعد الخبر(٥٥).وردَّ عليه ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) بأنَّ: ((ما قاله الشيخ غير ظاهر؛ فان المراد من : ((ولم تكن أهلاً لتسمو) نفي الأهلية للسمو لا نفي السمو، وكيف وقد أثبت له السمو بقوله أولاً:(سموت)، والمراد من:(ولم تكن لتسمو): نفي السمو))(٥٦). على أنَّ معنى الجحود هو الذي أغنى عن خبر (كان)، أي أنَّ (كان) لا تحتاج إلى خبر.والراجح ما ذهب إليه الفاكهي وجمهور البصريين؛ لأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة. ورُدّ غيره بأن الخبر المحذوف قد ورد في السماع مُصَرّحًا به وإنْ كان نادرًا٥٧.

٥. أل الموصول الداخلة على الصفة المشبهة ذهب الفاكهي إلى : ((أنّ (أل) الداخلة على هذا الوصف الصريح٥٨موصول اسمي هو الأصح ، بدليل عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربه، و ليستْ موصولًا حرفيًا))٥٩.

إذا استعرضنا كلام النحويين وآراءهم في (أل) الموصولة وجدنا خلافاً طويلاً في هذه المسألة، وقد عبَّر عن ذلك أبو حيان فقال: ((ومن المختلف فيه (أل) في نحو (الضارب) و (المضروب)))٦٠.مذهب الجمهور ٦١ أن (أل) الداخلة على الوصف كما في (الضارب) و (المضروب) اسم موصول ، ومن أبرز أدلتهم على ذلك دخولها على الفعل كما في قول الشاعر(٦٢):

ما أنت بالحكم التُرضى حكومته*** ولا الأصيل ولا ذي الرأي و الجدلذ٦٣

و مذهب غير الجمهور أنها موصول حرفي، وهو مذهب المازني(٢٤٧هـ) في أحد قوليه(٦٤)، ورُد عليه(٦٥) بأنها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، وبعود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه. وأجاب المازني(٦٦) بأن الضمير راجع إلى موصوف مقدر تقديره: قد أفلح الرجل المتقي ربه. ورُد بأن لحذف الموصوف مواضع(٦٧) لا يحذف في غيرها إلا في ضرورة وليس هذا منها(٦٨).

والراجح ما ذهب إليه الفاكهي متابعًا الجمهور؛ لأنها لو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل وقد دخلت.

المطلب الثاني النواسخ

١.تقديم خبر ليس عليها ذهب الفاكهي الى وجوب تأخير خبر (دام) و (ليس) فقال : ((و لا يستثنى من هذه الأفعال إلا خبر ليس فإنّه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح)) (٦٩).ذهب المبرد(٧٠)، وابن السراج(٧١)، وعبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ)(٧٢)، و نقل أبو البركات الأنباري عن الكوفيين(٧٣)، وأكثر المتأخرين كابن مالك(٧٤) إلى المنع .وحجتهم في ذلك إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن (ليس)فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كأن) مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: (ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب)، ولا يكون ذلك في (ليس)، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه٧٥.و نقل أبو البركات عن قدماء البصريين(٧٦)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)(٧٧)، وأبي علي (ت٣٧٧ هـ) في المشهور(٧٨)، وابن برهان(ت ٤٥٦هـ)(٧٩)، والزمخشري (٨٠)، وابن عصفور(ت٦٦٩ هـ) (٨١)الى جواز التقديم.و حجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨] وَجْهُ الدليل من هذه الآية أنه قدَّم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله: (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يتعلق بـ(مصروفًا)، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس عليها وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.والرّاجح قول الفاكهي؛ لأنَّها كالحرف؛ لجمودها فلا يتقدَّم منصوبها عليها.

٢. زيادة (كان) آخرًا

في زيادة (كان) آخر الكلام ،نقل الفاكهي عن : ((الفرّاء زيادتها آخرًا قياسًا على إلغاء ظنّ آخرًا ، و الأصح المنع ؛ لأن الزيادة خلاف الأصل فلا تستعمل إلا فيما اعتيد استعمالها فيه))٨٢.

تختصُّ (كان) من بين سائر أخواتها بأنَّها قد تُزادُ٨٣، ولزيادتها شروطٌ:

١- أنْ تكونَ بين متلازمين كالمبتدأ والخبر ، نحو قول فاطمة بنت أسد(٥هـ)٨٤:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ إذا تَهُبُّ شمألُ بَلِيلُ .

وبين الفعل وفاعله كقولهم :((ولدتْ فاطمة بنت الخُرشُبَّ الكَمَلة من عبسٍ لم يوجد كان مثلهم))٨٥.وبين الصِّفةِ والموصوفِ والجارِّ والمجرورِ وغيرها. وكلُّ هذه المواضعِ سماعيَّةٌ، غير أنَّ زيادتَها في بابِ التَّعجُّبِ قياسيَّةٌ٨٦. ولا تزادُ غيرُ (كان) من بين أخواتِها ، غير أنَّه نُسِبَ إلى الأخفشِ والكوفيين٨٧ إجازةُ زيادةِ (أصبح وأمسى) معتمدين على قول العرب (ما أصبح أبردها) و (ما أمسى أدفأها) . وقال أبو حيَّان في هذين القولين إنَّهما من القلَّةِ بحيث لا يُقاسُ عليهما عند البصريين٨٨. و ردَّه الأعلمُ الشنتمريُّ (٤٧٦ هـ) بأنَّ (كان) تختلف بشيئين ٨٩:

الأوَّل : أنَّ (كان) تُزاد و غيرها لا .

الثاني : أنَّها تدلُّ على المضيِّ و لا تُوْجِبُ له في الحال شيئاً ، وغيرها يدلُّ على ذلك مع بقائه عليه ، و حكم التَّعجُّب المضيّ.

وقد نُسِبَ إلى الفرَّاءِ إجازةُ زيادةِ سائرِ أخواتِ (كان) من دون أنْ يأتيَ بسماعٍ عن العربِ حتَّى لو كان قليلاً أو شاذّاً كالمثالين السَّابقين في (أمسى) و (أصبح) ، بل إنَّه جوَّز زيادتها وزيادة كلِّ فعلٍ لازمٍ من غيرها في باب التَّعجُّب و في غيره من دون استنادٍ إلى سماعٍ٩٠

٢- أنْ تكونَ بلفظِ الماضي فلا تُزادُ بلفظِ المضارعِ أو غيرِه. وقد نُسِبَ أيضاً إلى الفرَّاءِ إجازةُ أنْ يقال (ما يكون أطول هذا الغلام)٩١ قياساً على زيادتها بلفظ المضارع في بيت فاطمة بنت أسد المذكور آنفاً .

٣- أنْ تُزادَ متوسِّطةً ، غير أنَّهم نسبوا إلى الفرَّاءِ أيضاً إجازة زيادتها متأخِّرة فيقال (زيدٌ قائمٌ كان) قياساً على إلغاء (ظنَّ) متأخِّرة٩٢ ؛ وقد رُدَّ قوله بعدم السَّماع ؛ ولأنَّ الزيادة ((خلاف الأصل فلا تُباح في غير مواضعها المعتادة))٩٣.والراجح قول الفاكهي ؛ لأنه لم يرد عن العرب ذلك .

٣. رافع خبر (إنّ)نقل الفاكهي الخلاف في رافع الخبر بعد (إنّ) فقال : ((و نسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ؛ لأنه لم يتغير عمّا كان عليه ، و لهذا لا يجوز : (إنّ قائم زيدًا) ، ولو كان معمولًا لها جاز . و الأصح الأول))٩٤.اختلف النحويون في الرافع للخبر بعد إنّ الموكدة، فذهب جمهور البصريين إلى أن الرافع للخبر هو (إنّ) ، و حجتهم في ذلك هو إنّ هه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنًى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه؛ الأول: أنها على وزن الفعل، والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبنيّ على الفتح، والثالث: أنها تقضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو :(إنني، وكأنني) كما تدخل على الفعل نحو: (أعطاني، وأكرمني) وما أشبه ذلك. والخامس: أن فيها معنى الفعل، فمعنى (إن، وأن) حَقِّقْتَ، ومعنى (كأن) شبهت، ومعنى (لكن) استدركت، ومعنى (ليت) تمنيت، ومعنى (لعل) ترجيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول، إلا أن المنصوب ههنا قُدِّم على المرفوع لأن عمل "إنَّ" فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع ، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظًا ومعنًى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالًا، وعدم التصرف فيما لا يدل على الحرفية؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف؛ نحو: (نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا)٩٥.و ذهب الكوفيون إلى أن (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: (إنَّ زيدًا قائم) وما أشبه ذلك ، بل هو باقٍ على رفعه الذي كان عليه ، و حجتهم في ذلك أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول؛ لأنا لو أعملناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها. والذي يدلُّ على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به٩٦.و ردّه البصريون بقولهم : إن هذه الأحرف إنما نصبتْ لشبه الفعل؛ فينبغي أن لا تعمل في الخبر؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع" قلنا: هذا يبطل باسم الفاعل؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عَمَلَه، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: زيدٌ ضارب أبوه عمرًا، كما تقول: يضرب أبوه عمرًا.٩٧

و الراجح قول الجمهور والفاكهي ؛ لأن لهذه الأحرف شبهًا بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ و الخبر و الاستغناء بهما فعملن عملها معكوسًا ؛ ليكون المبتدأ و الخبر معهنّ كمفعول قدّم و فاعل أخّر تنبيهًا على الفرعية.

٣. إعمال (ليت) واهمالها بعد دخول (ما) عليها استثنى الفاكهي عند ذكره (ما) الكافة الداخلة على (إنّ) و أخواتها (ليت) في جواز إعمالها أو اهمالها فقال: ((و لا يستثنى من ذلك إلا (ليت) فيجوز حينئذٍ فيها الأمران أي الإعمال وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها بالأسماء مع (ما) على الأصح ، و الإهمال حملاً على أخواتها))٩٨.اختلف النحويون في جواز إعمال (ليت) و إهمالها بعد دخول (ما) عليها، جاء في كتاب سيبويه ما نصه : ((وأما ليتما زيدا منطلقٌ فإن الإلغاء فيه حسن))٩٩، فهو يستحسن إلغاء عملها بعد دخول (ما) ، و مثله ابن السّراج١٠٠ ، و استدلوا على ذلك ببيت الأعشى :

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا ... إلى حَمَامَتِينَا وَنِصفه فَقَدِ١٠١

رُوِيَ (الحمام) بالرفع كرواية المصنف وبالنصب فمن رفع جعل (ما) بمعنى الذي وهي منصوبة بـ(ليت) وهذا: خبر مبتدأ مضمر، تقديره: الذي هو هذا، ومثله: ما بعوضة. فيمن رفع، ويجوز أن تكون (ما) كافة فترفع (هذا) بالابتداء ويكون (الحمام) بدلا منه. فإن جعلت (ما) زائدة نصبت وهي في (ليت) أحسن وفي (أن) إذا وصلت بها قبيح.قال ابن برهان مشيرًا إلى هذا البيت: الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال١٠٢.و أوجب الفراء١٠٣ إعمال ليت بعد دخول (ما) عليها .و قال ابن مالك : ((و رفعه أقيس))١٠٤، و ذهب الجمهور إلى أن الراجح فيها هو الجواز١٠٥.والراجح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لبقائها على اختصاصها بعد دخول (ما).

الخاتمة

في خاتمة البحث نجد أن:

- الترجيح النحوي حجة قائمة وشاخصة لا تزول.
- رجّح الفاكهي في كثير من مواطن كتابه.
- يتبين لنا من خلال ترجيحات الفاكهي أن الشروح على الكتب النحوية التعليمية تتميز بقيمتها العلمية الكبيرة وتعكس عقلية الشرّاح الكبيرة.
- ترجيحات الفاكهي يمكن أن تدرج ضمن محاولات تيسير النحو.
- إنَّ التصريحَ بخبرِ (كان) يكونُ في غايةِ الندور في الفعل المضارع الواقع بعد (لام الجحود).
- إنّ القول بحرفية (مهما) قديم، وإنْ لم يُعثر على أصحاب هذا القول.
- لا يجوز زيادة (كان) آخرًا لعدم ورود السماع بذلك.
- لم يرجح في حاشيته وحسب، بل كان له حظ من النقد النحوي والرجوع الى أصول النحو وميله الى الافتراض والتعليل.

هوامش البحث

[١] ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤٨٩/٢

[٢] أسس الترجيح النحوي عند ابي حيان الاندلسي في كتابه ارتشاف الضرب ٢٠

[٣] ينظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات ٢٧١

[٤] منهاج الطالبين للنووي ٢.

[٥] الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج للحضرمي ١١.

[٦] ينظر: أسس الترجيح النحوي عند ابي حيان الاندلسي في كتابه ارتشاف الضرب ٢٨

[٧] ينظر: أسس الترجيح النحوي عند ابي حيان الاندلسي في كتابه ارتشاف الضرب ٢٨

[٨] ينظر: المصدر نفسه.

[٩] ينظر: ينظر: أسس الترجيح النحوي عند ابي حيان الاندلسي في كتابه ارتشاف الضرب ٢٩

[١٠] ينظر: المصدر نفسه ٣١

[١١] ينظر: المصدر نفسه ٣٢

[١٢] مجيب الندا ٦٧

[١٣] ينظر: الكتاب ٥٦/٣

[١٤] المقتضب ٤٦/٢

[١٥] ينظر: الأصول ١٥٩/٢

[١٦] ينظر: الإيضاح العضدي ١/ ٣٢١ والمقتصد في شرح الإيضاح ١١١/٢-١١١٢

[١٧] شرح الكافية الشافية ٣ /١٦٢٢.

[١٨] ينظر: شرح قطر الندى ٤٠ وحاشية السجاعي ١٨

[١٩] المقتضب ٤٦/٢

[٢٠] ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥ /٩٥

[٢١] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٩/٣-١٤٠.

[٢٢] ينظر: النكت الحسان لآبي حيّان ٢٩٢

[٢٣] ينظر: الكتاب ٥٦/٣ واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٥٥

[٢٤] مجيب الندا ٦٧

[٢٥] الكتاب ٥٩/٣

[٢٦] ينظر: مهما وخلافات النحويين حولها٨٢

[٢٧] ينظر: الكشاف ١١٥/٢

[٢٨] ينظر: البيان ٣٧١/١

[٢٩] ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٧١

[٣٠] ينظر: شرح المفصل ٤٣/٧

[٣١] ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٢

[٣٢] ينظر: شرح على التسهيل ١٠١٨/٢

[٣٣] ينظر: المغني ٤٣٥

[٣٤] ينظر: حاشية الصبان ١٢/٤

[٣٥] البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٢

[٣٦] ينظر: المغني ٤٣٥

[٣٧] ينظر: المساعد ٤٣٥/١

[٣٨] ينظر: مهما وخلافات النحويين حولها ٨٢

[٣٩] مجيب الندا ١٠٦

[٤٠] ينظر: ينظر نتائج الفكر ١٣٤، وشرح التسهيل ٢٠/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، ٢٣٨، ورصف المباني ١٥٧، و الارتشاف ١٦٥٠/٤، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤، وجواهر الأدب ٣٣٩، ومغني اللبيب ١٥، والمساعد ٧٤/٣، والتصريح ٢٣٤/٢، و الهمع ٦/٢، والأشموني ٢٩٠/٣، والنحو الوافي ٣٠٨/٤.

[٤١] ينظر: الجنى الداني ٣٦٣

[٤٢] ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٩٤

[٤٣] ينظر: شرح التسهيل ٢٠/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٧.

[٤٤] ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٩٤

[٤٥] ينظر: الجنى الداني ٣٦٣

[٤٦] ينظر: المغني ٣٠

[٤٧] ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٩٤

[٤٨] ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، ٢٣٨

[٤٩] رصف المباني ١٥٧.

[٥٠] مجيب الندا ١١١

([٥١])ينظر: الجنى الداني:١١٦، ومغني اللبيب:١/ ٢٧٨، وحاشية الخضري:٢٥٨/٢.

([٥٢])ينظر:الكتاب:٧/٣، والمقتضب:٧/٢، واللامات:٦٨، والتبصرة والتذكرة:٤٠٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف:٤٨٥/٢(مسألة:٨٢)، ورصف المباني:٢٢٥، والجنى الداني:١١٨.

([٥٣])ينظر:الإنصاف:٤٨٥/٢(مسألة:٨٢)، والجنى الداني:١١٨، وهمع الهوامع:١٠٨/٤، ودراسات لأسلوب القران الكريم:٤٥٦/٢.

([٥٤])البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب:١٦٥٧/٤،وفي:شرح التصريح:٣٧١/٢،وهمع الهوامع:١١٠/٤.

([٥٥])ينظر: التذييل والتكميل:٥٨٢/٦، نقلاً عن تمهيد القواعد:٤١٧٥/٨-٤١٧٦.

[٥٧] ينظر: الجنى الداني ١١٩

[٥٨] يقصد به الصفة المشبهة.

[٥٩] مجيب الندا ١٦٧

[٦٠] ينظر: الارتشاف٢/١٠١٣.

[٦١] ينظر: ينظر: المقتضب ١/ ١٣ -١٩، والأصول ٢/٣٣٢، والمغني ٧١ و تعليق الفرائد ٢/٢١٤و الأشموني ١/١٦٤، والتصريح ١/١٣٧، والهمع ١/٢٧٥.

(٦٢) البيت منسوب إلى الفرزدق وليس في ديوانه.

[٦٣] البيت من شواهد: الإنصاف ٢/٥٢١ والمعرب ١/٦٠ ، والمقرب ١/٦٠ والمساعد ١/١٥٠ وتعليق الفرائد ٢/٢١٧ والتصريح ١/٣٨-١٤٢، والأشموني ١/١٧٣.

(٦٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٨ ، وتعليق الفرائد ٢/٢١٣، والارتشاف ٢/١٠١٣، والأشموني١/١٦٤ والتصريح ١/١٣٧، و الهمع ١/٢٧٥.

(٦٥) ينظر: تعليق الفرائد ٢/٢١٤ ، و التصريح ١/١٣٧ ، والأشموني ١/١٦٤.

(٦٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/١٢ ، والتصريح ١/١٣٧.

(٦٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٩ والتصريح ١/١٣٧ والأشموني ١/١٦٤.

(٦٨) ينظر في المواضع: الحاشية رقم ٦. قال الصبان في حاشيته ١/١٦٥ ((قد يقال: هو من الأول؛ لأن النعت صالح لمباشرة العامل)).

[٦٩] مجيب الندا ٢١٢-٢١٣

[٧٠] ينظر رأي المبرد في شرح الكافية ٤/٢٠١

[٧١] ينظر: الأصول ١/٩٠

[٧٢]ينظر: المقتصد في شرح التكملة١/٤٠٨-٤٠٩

[٧٣] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٣٠

[٧٤] ينظر: شرح التسهيل ١/٣٥١

[٧٥] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٣٠

[٧٦] ينظر: المصدر نفسه ١/١٣٠

[٧٧] ينظر رأي الفراء في التصريح ١/١٨٨

[٧٨] ينظر: الايضاح العضدي ١٠١

[٧٩] ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٥٨

[٨٠] ينظر: شرح المفصل ٢/٨٨

[٨١] ينظر: شرح الجمل ١/٣٨٨-٣٨٩

[٨٢] مجيب النّدا ٢٢٠

[٨٣] ينظر : الكتاب :٢/١٥٣ ، و المقتضب : ٤/١١٦ ، و النُّكت : ١/ ٢١١ ، و الإيضاح في شرح المفصَّل :٢/ ١١٢ ، و شرح جمل الزجَّاجيّ : ١/٤٠٨ ، و شرح التصريح :١/١٩١ .

[٨٤] ينظر: المقاصد النحويَّة : ٢/٣٩ .

[٨٥] ينظر: الخزانة :٤/ ٣٥ .

[٨٦] ينظر: المقرَّب :١/٩٢ ، و شرح ابن الناظم :٥٥ ، و شرح ابن عقيل :١/٢٨٩ ، و شرح التصريح :١/١٩٢، و حاشية الصبَّان : ١/٣٨٠ .

[٨٧] ينظر: الكتاب :١/٧٣ هامش١ ، و النُّكت :١/٢١١ ، و المغني :٣/ ٣٨ ، و شرح الرضيّ على الكافية : ٤/١٩٤ .

[٨٨] ينظر: ارتشاف الضرب :٢/٩٦.

[٨٩] –ينظر : النُّكت :٢١١/١ .

[٩٠] ينظر: منهج السالك :٥٩ ، وهمع الهوامع :٤٣٨/١ .

[٩١] ينظر: ارتشاف الضرب :٢٩٦/٢ ، و همع الهوامع : ٤٣٨/١ .

[٩٢] ينظر: همع الهوامع :٤٣٨/١ .

[٩٣] همع الهوامع :٤٣٨/١ .

[٩٤] مجيب الندا ٢٣٦

[٩٥] ينظر : الخصائص ١٦٧/١ و المفصل ٤٨ و المرتجل ١٨٢ و الإنصاف ١/ ١٤٤و التبيين ٣٣٣و توجيه اللمع ١٤٨و الارتشاف ١٢٣٧/٣ و المقاصد الشافية ٢٧١/٢ و شرح التصريح ١٩٦/١ و الهمع ٥٠٧/١ و حاشية الصبان ٣٩٦/١

[٩٦] ينظر: المصدر نفسه .

[٩٧] ينظر : الخصائص ١٦٧/١ و المفصل ٤٨ و المرتجل ١٨٢ و الإنصاف ١/ ١٤٤و التبيين ٣٣٣و توجيه اللمع ١٤٨و الارتشاف ١٢٣٧/٣ و المقاصد الشافية ٢٧١/٢ و شرح التصريح ١٩٦/١ و الهمع ٥٠٧/١ و حاشية الصبان ٣٩٦/١

[٩٨] مجيب الندا ٢٣٨

[٩٩] الكتاب ١٣٧/٢

[١٠٠] ينظر : الأصول ٢٣٣/١

[١٠١] البيت للنابغة الذبياني ينظر الخزانة ٤/ ٢٩٧، وشواهد العيني ٢/ ٢٥٤. وشعراء النصرانية/ ٦٦٤. والمغني ١./ ٦٦، وشرح ابن يعيش ٨/ ٥٨ وديوان النابغة/ ٤٥.

[١٠٢] ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٣/٢

[١٠٣] ينظر: الارتشاف ١٢٨٣/٣ و شرح جمل الزجاجي ٤٤٢/١ وهمع الهوامع ٤٦٠/١ وخزانة الأدب ١٥٣/١٠

[١٠٤] الكافية الشافية ٨٣/٢

[١٠٥] ينظر: الارتشاف ١٢٨٣/٣ وهمع الهوامع ٤٦٠/١ وخزانة الأدب ١٥٣/١٠